



لجنة حقوق الإنسان العربية

Arab Human Rights Committee

« نحو ممارسات عربية فضلى لحماية حقوق الانسان »

النشرة الإخبارية



لجنة حقوق الإنسان العربية تناقش حالة حقوق الإنسان في جمهورية السودان

ناقشت لجنة حقوق الإنسان العربية التقرير الأول لحالة حقوق الإنسان المقدم من جمهورية السودان إلى اللجنة إعمالاً للمادة 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان يومي 9 و 10 نوفمبر/ تشرين ثاني 2015 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد أدار مناقشات اللجنة الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس اللجنة مع وفد جمهورية السودان الذي ترأسه مولانا/ أحمد عباس الرزم وكيل وزارة العدل السودانية.

وفي بداية المناقشات وجه رئيس اللجنة الشكر لجمهورية السودان لالتزامها بتقديم تقريرها الأول للجنة، وأشار إلى أن تقرير السودان يعد التقرير الثامن الذي تناقشه اللجنة منذ تأسيسها في العام 2009. وكانت اللجنة قد اختارت من بين أعضاءها الدكتور/ عبدالمجيد زعلاني مقرراً لتقرير جمهورية السودان.

واستعرض وفد جمهورية السودان مضمون تقرير حالة حقوق الإنسان في السودان، كما قدم شرحاً للإطار السياسي والدستوري وجهود الدولة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً لأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان. بالمقابل قدم أعضاء اللجنة استفساراتهم حول الإطار القانوني الناظم لمختلف الحقوق والحريات في الدولة الطرف في سبيل التحقق من إعمالها في التشريعات السودانية والسياسات والممارسات بما يضمن التمتع الفعلي بهذه الحقوق والحريات.

وفي سياق متصل شهدت الجلسات حضور ممثلون عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتي شاركت في حضور جلسة الاستماع، وكان عدد من هذه المنظمات قد قدمت تقارير موازية تستعرض حالة حقوق الإنسان في الدولة الطرف، لمساعدة اللجنة على التقييم الواسع لحالة أعمال الدولة للأحكام الواردة في الميثاق.

انتخاب مرشحي
قطر والكويت والإمارات
لعضوية لجنة حقوق الإنسان العربية
القاهرة 2015/10/5



جرى في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة انتخاب ثلاثة أعضاء جدد لمدة 4 أعوام لعضوية لجنة حقوق الإنسان العربية «لجنة الميثاق»، وذلك من بين سبعة مرشحين قدمتهم الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي ليس لها عضو في لجنة حقوق الإنسان العربية.

وقد فاز مرشح دولة الكويت المستشار/محمد خالد الضاحي المقيد بالمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز الكويتية بأعلى الأصوات حيث حصل على 9 أصوات من أصل 12، كما حصل مرشح دولة قطر الأستاذ/ جابر صالح المري مدير الدائرة القانونية باللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان على 6 أصوات، كما حصلت مرشحة الإمارات الأستاذة/آمنة علي المهيري نائب مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية على 6 أصوات. وهى أول امرأة عربية تفوز بعضوية هذه اللجنة. علماً بأن اللجنة تضم سبعة أعضاء ومهمتها دراسة التقارير المقدمة من الدول المصادقة على الميثاق الذي دخل حيز التنفيذ عام 2008

وفد لجنة حقوق الإنسان العربية ينهي مهمته في مدينة عدن ويدعو لتكثيف الإغاثة الإنسانية للمنكوبين

عدن 2015/9/14

أنهى وفد لجنة حقوق الإنسان العربية مهمة ميدانية استهدفت الإطلاع على اوضاع حقوق الانسان في الجمهورية اليمنية؛ بوصفها دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الانسان، وذلك إثر تلقي اللجنة لدعوة لزيارة من الحكومة اليمنية.

وأوفدت اللجنة خلال الفترة من 11 الى 13 سبتمبر 2015 وفد لزيارة مدينة عدن للاطلاع على واقع حالة حقوق الانسان فيها على خلفية ما شهدته من أعمال عسكرية من

أطراف الحرب الدائرة بين قوات الحكومة والمتمردين على الشرعية والذين كانوا سببا في كل مآسي الشعب اليمني. وقد اطلع الوفد في إطار ولاية اللجنة على مدى تمتع المواطنين اليمنيين في مدينة عدن بحقوقهم وحررياتهم التي كفلها الميثاق العربي لحقوق الانسان، وتم اجراء لقاءات مع كافة الافراد والمؤسسات ذات الصلة لتحقيق غايات مهمتها.

ووقف الوفد أمام العديد من القضايا المتعلقة بأوضاع حقوق الانسان في مدينة عدن، والمآسي الإنسانية والبنوية التي رافقت الاعمال الحربية بسبب القنص والقتل للمواطنين والتدمير للعمارات والأبنية والمنازل السكنية والمنشآت الخاصة والعامة وغيرها. وقد أسف الوفد لوقوع انتهاكات جسيمة لاحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان، وتبين من خلال الجولات الميدانية للجنة ولللقاءات التي أجرتها وشهود العيان الذين التقطتهم أنها ارتكبت من جانب قوات التمرد «الحوثي وحلفائهم» ضد المدنيين اثناء حصارهم ومن ثم سيطرتهم على مدينة عدن.

وأكد الوفد على أن هذه الهجمات والقصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان المدنيين في احياء مدينة عدن، علاوة على عدم التمييز بين المدنيين والمحاربين، قد أدى إلى قتل وجرح وتشريد الآلاف من المدنيين وتدمير البنية الأساسية المدنية في انتهاك جسيم لقوانين الحرب. كما رصد الوفد الممارسات الإنسانية لهذه الميليشيات ومخالفاتها للقانون الدولي الإنساني والتي شملت التعذيب والإعدام خارج القانون والإعتقال التعسفي والعديد من حالات الإخفاء القسري والتجنيد الإجباري للأطفال ضمن هذه الميليشيات واعمال التخريب والسلب والتهميش القسري للمدنيين وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين لها في المناطق المحاصرة .

كما نظر الوفد بقلق الى تفاقم الوضع المعيشي بمدينة عدن جراء توقف الخدمات العامة وتدمير البنية التحتية لها، وبخاصة في الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والصرف الصحي وانتشار الوبئة كحمى الضنك، وأكد على اهمية سرعة العمل لإعادة الخدمات العامة للمواطنين وبناء المؤسسات واحترام سيادة القانون وحقوق الانسان، وأشاد بالجهود المبذولة في سبيل إعادة التيار الكهربائي وامدادات المياه، وتشغيل المستشفيات العامة وإعادة العملية التعليمية بعد توقفها، كما أشاد بجهود العون والإغاثة المكثفة من الدول المشاركة في التحالف المساند للحكومة اليمنية لعود الحياة إلى طبيعتها في مدينة عدن ولاحقا في كافة المدن التي شملتها الحرب.

وناشد الوفد الدول العربية والمؤسسات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي الى زيادة حجم الإغاثة الإنسانية المقدمة للشعب اليمني بعامة واللاجئين والنازحين بخاصة.

ومن جهة أخرى ناشد الوفد مجلس الجامعة العربية والمجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن واستعادة السلام والوحدة الترابية والاستقرار المنشود في الجمهورية اليمنية.

رابط الفيلم الوثائقي الخاص بزيارة الجمهورية اليمنية:

https://www.youtube.com/watch?v=xeQ731Pwn_g

لجنة حقوق الإنسان العربية تطلق تقرير زيارة مدينة عدن وتدعو إلى محاسبة المتورطين بالانتهاكات بحق الشعب اليمني

القاهرة 2015/10/12

أكد رئيس لجنة حقوق الانسان العربية د. هادي بن علي اليامي ضرورة مساءلة ومحاسبة كل من يبت بحقه ارتكاب انتهاك لحقوق الشعب اليمني من اتباع ميليشيات الحوثي او اتباع الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح.

جاء ذلك في كلمة اليامي امام اجتماع بمقر الجامعة العربية والذي حضره وزير حقوق الانسان في اليمن عزالدين الاصبحي وخصص لعرض تقرير زيارة فريق عمل اللجنة إلى مدينة عدن بعد تحريرها في الفترة من 11 الى 13 سبتمبر الماضي. وأعرب اليامي عن أسفه للاوضاع الإنسانية الخطيرة التي يشهدها اليمن ويعاني من ويلاتها الشعب اليمني الشقيق كل يوم من قتل وتشريد وتهجير وتبديد للموارد والمقدرات التي يمكن استغلالها في البناء بدلا من التخريب.

وعن تقرير اللجنة قال اليامي ان التقرير تضمن ملاحظات واستنتاجات مهمة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ولللقانون الانساني الدولي موضحا ان فريق العمل وضع مجموعة من التوصيات لمعالجة الاوضاع الخطيرة في اليمن.

وأضاف ان في مقدمة توصيات اللجنة تشكيل مجموعة عمل تكون مهمتها تنسيق الجهود والبرامج الخاصة لمساعدة الشعب اليمني من مؤسسات ووكالات دولية واقليمية في مجالات المساعدات الغذائية والطبية ومساعدة الجرحى والمصابين بالاضافة لاقامة مستشفيات ميدانية وتقوية مؤسسات الدولة اليمنية مساعدة الحكومة الشرعية على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان تجاه شعبها.

وقال ان تقرير فريق عمل اللجنة الذي زار اليمن سيعرض على الامين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي لاستعراضه امام اجتماع مقبل لمجلس الجامعة العربية. واضاف ان فريق العمل انطلق من ثلاثة منطلقات رئيسية هي «الايمان بحق الشعب اليمني في تقرير مصيره» و«تلبية دعوة الحكومة اليمنية لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن» بالاضافة الى «الاطلاع الميداني على تلك الاوضاع».

ولفت الى ان الفريق قام برصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والتي تتضمنها احكام الميثاق العربي لحقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وهي الانتهاكات الناتجة عن الانقلاب المسلح على ارادة الشعب اليمني وحكومته الشرعية.

وتم خلال الاجتماع عرض تقرير مفصل عن زيارة فريق اللجنة الى اليمن برئاسة المستشار اسعد نعيم يونس يتضمن رسدا وتوثيقا للانتهاكات بحق الشعب اليمني.

رابط الفيلم الوثائقي الخاص بندوة اطلاق تقرير زيارة الجمهورية اليمنية:

https://www.youtube.com/watch?v=zSbEzeV_OGI

لجنة حقوق الإنسان العربية تختتم زيارتها لجنيف التقى خلالها وفد اللجنة بالمفوض السامي لحقوق الإنسان

جنيف 2015/9/17

انتهت لجنة حقوق الإنسان العربية زيارتها إلى مقر الأمم المتحدة بجنيف بعدد من اللقاءات المكثفة. وتأتي هذه الزيارة في ضوء خطة عمل اللجنة الهادفة إلى تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وفي إطار سعيها للتواصل والانفتاح على مختلف آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، حيث التقى رئيس اللجنة الدكتور/ هادي اليامي، ونائب رئيس اللجنة الدكتور/ عبدالمجيد الزعلاي بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير/ زيد رعد الحسين، واستعرض معه جهود لجنة حقوق الإنسان العربية لرصد حقوق الإنسان في الدول الأطراف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما استعرض لنتائج البعثة التي أوفدها اللجنة إلى مدينة عدن بناء على دعوة من الحكومة اليمنية لرصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان الناتجة عن النزاع المسلح الدائر، كما بحث الطرفان خلال اللقاء سبل التعاون بين اللجنة والمفوضية، وأعرب المفوض السامي خلال اللقاء عن تطلعه لأن تلعب اللجنة دوراً في استكمال مصادقة الدول العربية على العهدين الدوليين.



وتناول اليامي خلال لقاء رئيس مجلس حقوق الإنسان امكانية مشاركة اللجنة في الجلسات المخصصة لمناقشة الدول العربية الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل. كما أعرب المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة عن تطلعه للتنسيق مع اللجنة خلال الزيارات التي يعتزم اجراءها لدول عربية خلال الفترة القادمة، ومن جانبه استعرض اليامي خلال اللقاء للحق في الصحة بجوانبه المختلفة في الميثاق ولوضعية الحق في الصحة في الدول العربية التي قدمت تقاريرها للجنة.

وخلال لقاء رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ناقش الطرفان امكانية تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بوضعية الاحتجاز التعسفي في الدول العربية.

وعلي جانب آخر تناول اليامي خلال لقاءه برئيس المجموعة العربية ورئيس بعثة مكتب الخليج العربي في جنيف نتائج الزيارات التي تقوم بها اللجنة ضمن خطة عملها للدول العربية لاستكمال المصادقة على الميثاق وزياراتها للدول الأطراف للتعريف بالميثاق.

رئيس اللجنة يسلم تقرير اللجنة حول زيارة الجمهورية اليمنية إلى الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

تونس 2015/11/2

التقى الدكتور هادي اليامي رئيس اللجنة مع الدكتور على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، لبحث تحديات الأمن والإرهاب وسيادة القانون وحقوق الإنسان، كما استعرض دور اللجنة باعتبارها ركيزة المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وسلمه تقرير عن زيارة فريق عمل لجنة حقوق الإنسان العربية إلى الجمهورية اليمنية (مدينة عدن).

بالمقابل أشاد الدكتور على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بالدور الفاعل للجنة لحقوق الإنسان العربية وانفتاحها على آليات حقوق الإنسان العربية والوطنية. وقد وعد بدراسة هذا التقرير وما تضمنه من توصيات وعرضها على لجان مجلس وزراء الداخلية العرب.



اليامي يدعو تونس للاسراع بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تونس 2015/11/2



التقى الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور الطيب البكوش وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية التونسية. واستعرض معه دور اللجنة والمهام التي تضطلع بها والملاحظات والتوصيات الختامية التي أصدرتها على تقارير سبع دول قدمت تقاريرها، والحوار التفاعلي الذي تجريه مع الدول الأطراف. كما عبر عن تمنياته بأن تسارع الجمهورية التونسية بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر عن قمة تونس ووقعت عليه تونس.

من جانبه استعرض الدكتور الطيب البكوش أوضاع المنظومة العربية لحقوق الإنسان وأشار لأهمية الجهود التي تركز على النهج الإصلاحي والتراكمي في مجال حقوق الإنسان وفي تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان واهتمام تونس بهذا الملف، كما استعرض التجربة التونسية وخبرته الطويلة في مجال التربية والتدريب على حقوق الإنسان والمكاسب التي تحققت من نشر ثقافة حقوق الإنسان وأثرها الممتد، وحذر من أن بعض مكاسب حقوق الإنسان تتعرض لمخاطر عديدة في الواقع الراهن نتيجة تآكل خطاب حقوق الإنسان بسبب الظروف التي تمر بها المنطقة العربية.

وشدد الدكتور الطيب على دعمه للجنة حقوق الإنسان العربية وأهمية تعميق تجربتها وأشاد بتجربتها المهنية المتميزة في معالجة تقارير الدول الأطراف

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية يشارك في اجتماعات البرلمان العربي ويطالب باستكمال مصادقة الدول العربية على الميثاق

تونس 2015/10/8



شارك الدكتور هادي بن علي اليامي في اجتماعات البرلمان العربي بمقر مجلس نواب الشعب التونسي، وحث أعضاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان العربي على مناقشة توصية مجلس جامعة الدول العربية في الدورة (143) والدورة (144) المتعلقة بدعوة البرلمان العربي لبحث البرلمانات الوطنية للدول التي لم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان على المصادقة عليه.

وفي كلمته أمام أعضاء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان العربي استعرض الدكتور هادي اليامي الدول العربية الأطراف بالميثاق والدول التي قدمت تقاريرها، وطلب حث الدول العربية التي لم تصادق على الميثاق بعد، باستكمال المصادقة عليه من أجل إيجاد نظام عربي

لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما طالب بحث الدول التي صادقت على الميثاق الى تقديم تقاريرها إلى لجنة حقوق الانسان العربية اعمالا للمادة 45 من الميثاق، واقترح أن يتم التنسيق مع البرلمان العربي وإحاطته علما بالملاحظات والتوصيات الختامية للجنة، وفتح النقاش العام حول تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

كما شارك اليامي في اجتماعات اللجنة التشريعية بالبرلمان العربي، وقدم مداخلة استعرض خلالها دور اللجنة، ومجالات التعاون المأمول، وعرض جوانب مشروع الورقة البحثية التي أعدتها اللجنة لمقارنة الميثاق بالعهديين الدوليين لحقوق الانسان.

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية يشارك في الاجتماع المشترك لممثلي وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تونس 2015/11/4

شارك د. هادي اليامي في الاجتماع المشترك لممثلي وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد يومي 3 و4 نوفمبر بمقر مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد افتتح المؤتمر السيد محمد الناجم الغرسلي وزير داخلية تونس، وقدمت اللجنة ورقة عمل عن رؤيتها حول إدماج توصيات المؤتمر الدولي ضمن آليات التقارير التي تناقشها الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما استعرضت الورقة حالات الطوارئ الاستثنائية والتي يجوز فيها فرض بعض القيود على الحقوق، واللائحة المطولة من الحقوق والحريات التي لا يجوز الانتقاص منها أو تقييدها في حالة الطوارئ.

وتضمنت الورقة خطة عمل اللجنة علي إعداد عدد من التعليقات العامة المتعلقة بشروط وضوابط وحالات فرض الضوابط الاستثنائية وعلاقتها بسيادة القانون وعدم جواز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.



لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك

في المؤتمر الأول

للمسؤولين عن حقوق الإنسان بوزارات الداخلية العربية

تونس 2015/11/2



شاركت رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية الذي انعقد بتونس يومي 2

و3 نوفمبر 2015، وقد افتتح المؤتمر الدكتور على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وترأس أعمال المؤتمر المستشار محمد بوحنة ممثل وزارة الداخلية الجزائرية. وقدم الدكتور هادي اليامي كلمة اللجنة في الجلسة الأولى للمؤتمر، وعبر فيها عن أن عمليات حماية الأمن ومكافحة الجرائم والإرهاب والجريمة المنظمة وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون عمليات متوائمة ويعزز بعضها بعضا، وأنه لا فرصة لتعزيز أو احترام حقوق إنسان بدون صيانة الأمن، ولا يوجد فرصة لاستمرار الأمن إلا بتكريس حقوق الإنسان. وأقترح أن أن يتبنى المؤتمر وضع أطر وأدلة مرجعية لحقوق الإنسان الأساسية بشأن التوقيف والتفتيش، أو ممارسة التدابير والإجراءات الأمنية لمنع الجرائم أو ملاحقتها على أن تهدي هذه الأطر المرجعية بأفضل التجارب والممارسات العربية والدولية. وأشار لأن لجنة حقوق الإنسان العربية على استعداد للمساهمة التقنية في هذه الجهود.

كما أعطى نبذة للمشاركين عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان وآليته الممتثلة في لجنة حقوق الإنسان العربية، ودعى الدول العربية لاستكمال التصديق على الميثاق.

ثم ترأس الجلسة المخصصة لمحو دور هياكل حقوق الإنسان بوزارات الداخلية العربية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واستعرضت الجلسة الدور الوقائي والرقابي والعقابي لهذه الإدارات وتم عرض ثلاث تجارب من السودان والأردن ودولة الإمارات العربية. وعبر الدكتور هادي اليامي عن أن الإدارات والهياكل المسؤولة عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية هي خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان باعتبارها أحد عناصر الرقابة الذاتية.

وفد لجنة حقوق الإنسان العربية يشارك في أعمال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الآبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعنوان "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف"

الدوحة 2015/9/16-15



شارك المستشار محمد فزيح عضو اللجنة في أعمال مؤتمر الحوار العربي الأمريكي الآبيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف"، المنظم بالشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

وقال المستشار محمد فزيح إلى أن نجاح المشاركين في تكوين صورة شاملة وواقعية لظاهرة خطاب الكراهية والتطرف، يعزز القدرة على مكافحتها، داعياً إلى تبادل الخبرات فيما يتصل بحقوق الإنسان رغم تباعد المسافات وتعدد اللغات، وتبني مقاربة تقوم على تعزيز الوعي المجتمعي كمسألة ضرورية في سبيل التصدي لمثل هذا الظاهرة، مما يؤدي إلى احترام حرية وكرامة الإنسان والشعوب ووضع حد لمثل هذه الممارسات والانتهاكات في ظل القانون، وملاحقة من يرتكبون هذه الجرائم قضائياً.

وشدد فزيح على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي بمعياري واحد عند مواجهة خطاب الكراهية، وعلى أن جميع موثيق وصكوك حقوق الإنسان التي تقر بحرية التعبير، تتضمن صراحة أو ضمناً حدود ممارسة هذه الحرية، وأن التحريض على العنف والتمييز والكراهية لا يعد من قبيل حرية الرأي والتعبير. وإضافاً بأن التشريعات وحدها لا تكفي لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف، فلا بد من اتخاذ كافة التدابير المناسبة، بما في ذلك العمل على نشر قيم التسامح والحوار، كون الفكر لا يواجه بالمقام الأول إلا بالفكر، دون إغفال خطورة تشويه صورة الأديان، والعمل على مواجهتها بمختلف السبل المناسبة، بما في ذلك العمل على تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتكيز على القيم المشتركة بين الأديان، وتوطيد عرى التعارف، والعمل المشترك في مواجهة التحديات ذات الصلة.

كما تطرق فزيح إلى ملاحظات وتوصيات اللجنة الموجهة إلى تقارير الدول الأطراف بالميثاق والتي تؤكد على ضرورة تعزيز ثقافة الاحترام المتبادل والتفاهم والحوار والتسامح، وتبني برامج عمل لنبذ خطاب الكراهية، ولإزكاء الوعي داخل شرائح المجتمع المختلفة بقيم التسامح إعمالاً لنصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك في أعمال مائدة الحوار حول سبل مناهضة خطاب الكراهية

الدوحة 2015/12/23-22

شارك كل من المستشار/ محمد فزيح والأستاذ/ جابر المري (عضوي اللجنة) في أعمال ورشة العمل حول « سبل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان»، التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وقد تناولت مائدة الحوار أثر خطاب الحرض على الكراهية والتعصب على المتمتع بحقوق الإنسان، واستعرضت المعايير والضمانات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحظر التحريض على الكراهية، وكذلك دور الأطراف المختلفة في مواجهة خطاب الكراهية وتعزيز التسامح. كما قدمت نموذج مركبة لكراهية الجماعات والكراهية الدينية، والأسباب والظروف التي تساهم في ارتكاب جرائم الكراهية الدينية.

وقد قدم المستشار/ محمد فزيح ورقة عن أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تعزز قيم التسامح والقبول بالأخر وترفض خطاب الكراهية. كما تعرضت الورقة إلى دور اللجنة من خلال ملاحظاتها وتوصياتها الختامية الموجهة إلى تقارير الدول الأطراف في تعزيز التشريعات والممارسات وتبني الخطط الكفيلة باحترام قيم التسامح ومناهضة خطاب الكراهية.

لجنة حقوق الإنسان العربية تشارك في أعمال ورشة العمل حول سبل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

الدوحة 2015/12/21-20

شارك كل من المستشار/ محمد فزيح والأستاذ/ جابر المري (عضوي اللجنة) في أعمال ورشة العمل حول « سبل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان»، التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وقد هدفت ورشة العمل إلى بحث سبل وآليات تعزيز تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومختلف أصحاب المصلحة مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وسبل تفعيل التوصيات الصادرة عنها، وتبادل الخبرات في هذا الشأن. كما تناولت الورشة آخر التطورات المتعلقة بتفعيل وتعزيز هيئات المعاهدات، وآليات وأدوات عمل هذه الهيئات وفرص التفاعل معها. جدير بالذكر أن المستشار/ محمد فزيح قدم ورقة استعرض فيها تجربة اللجنة في التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان سواء في عملية تقديم تقارير الظل على التقارير المقدمة من الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو حضور جلسات الإستماع أثناء مناقشة هذه التقارير. كما تطرقت الورقة إلى آليات تعاون اللجنة مع الآليات الدولية والإقليمية العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان واتباعها للممارسات الدولية الفضلى في هذا الشأن.

وفد لجنة حقوق الانسان العربية يشارك في اعمال الاجتماع التشاروي للخبراء العرب حول وضع الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان

بيروت 2015/11/16-15



شارك المستشار/ محمد خالد الضاحي (عضو اللجنة) في أعمال الاجتماع التشاروي للخبراء العرب حول وضع الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان، الذي نظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بهدف مناقشة الافكار الالوية حول مسودة الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان، حيث قدم ملاحظات اللجنة حول تطوير هذه الإستراتيجية للارتقاء بواقع حقوق الانسان في عالمنا العربي في ظل التحديات التي يشهدها عالمنا العربي.

وقد اسهمت المشاركة في تأكيد حضور اللجنة في أهداف وآليات الإستراتيجية في اطار اختصاصها الذي يضعه الميثاق بما يعكس مصداقيتها ونجاحها في تجاوز القيود والمحددات التي تعيق عملها وتفعيل التنسيق مع الاليات الدولية والاقليمية والعربية المعنية بحقوق الإنسان.

رئيس لجنة حقوق الانسان العربية يشارك في مؤتمر
فكر 14 تحت عنوان
«التكامل العربي: تحديات وآفاق»

القاهرة 2015/12/8-5

شارك د. هادي اليامي رئيس اللجنة في أعمال مؤتمر فكر 14 تحت عنوان «التكامل العربي: تحديات وآفاق» الذي عقدته مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، حيث أبدى رؤيته في إثراء النقاش العلمي حول تطوير تجربة العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، في ظل التغيرات التي شهدها العالم والمنطقة خلال العقود السبع الماضية. كما شارك في حضور اطلاق التقرير العربي الثامن الصادر عن مؤسسة الفكر العربي بعنوان «التكامل العربي: تجارب، تحديات، وآفاق».



لجنة حقوق الإنسان العربية

تشارك في أعمال

مؤتمر الوعي بالقانون

ومساعدة ضحايا الإرهاب في الوطن العربي

القاهرة 2015/10/27



شارك الأستاذ/ جابر صالح المري - عضو اللجنة، في أعمال مؤتمر «الوعي بالقانون ومساعدة ضحايا الإرهاب»، الذي نظمه المركز العربي للوعي بالقانون بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمجلس القومي لحقوق الانسان بجمهورية مصر العربية. حيث ألقى كلمة اللجنة في جلسة الافتتاح التي أكدت على نصوص الميثاق العربي لحقوق الانسان التي كفلت الحماية لضحايا الإرهاب علاوة على ما قدمته اللجنة في ملاحظاتها وتوصياتها الختامية للدول الأطراف التي قدمت تقاريرها في هذا الشأن.

كما اشار إلى الإطار القانوني لجرم الضرر وتعويض ضحايا الإرهاب، وحماية الكرامة والأمن والخصوصية، والمساعدة في الإجراءات الجنائية، والحق في العدالة، ومعرفة الحقيقة.

لجنة حقوق الانسان العربية تحتتم زيارتها جمهورية السودان بعقد ورشتي عمل للتعريف بأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان

الخرطوم 2015/8/15

اختتمت لجنة حقوق الانسان العربية زيارتها الى السودان والتي استمرت لمدة 5 ايام، بدعوة من الدكتور عوض الحسن النور وزير العدل ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بجمهورية السودان. وقال الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس اللجنة في بيان له انه تم تنظيم زيارات ميدانية للجنة الى عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بحماية وتعزيز حقوق الانسان في الجمهورية السودانية، إضافة إلى عقد ورشتي عمل تعريفيتين بأحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان وآلية عمل لجنة الانسان العربية، الاولى كانت لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان والاخرى للعاملين في الوزارات والمؤسسات الرسمية، وذلك تهيئاً لمناقشة التقرير الاول المقدم من جمهورية السودان عن واقع اوضاع حقوق الانسان وفقاً لاحكام المادة 48 من الميثاق.



وأشار اليامي الى ان تنظيم هذه الورشة التعريفية بالميثاق العربي لحقوق الانسان واليته جاء في سياق تعزيز التعاون مع جمهورية السودان بوصفها دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الانسان ضمن تنفيذ خطتها الاستراتيجية وبرنامج عملها السنوي الهادف الى التعريف باللجنة وادوارها واختصاصاتها باعتبارها الآلية العربية الاقليمية الوحيدة المعنية بتلقي التقارير من الدول العربية الاطراف بالميثاق. وشدد الدكتور اليامي على أهمية تنظيم مثل هذه الورش في الدول الاطراف بغية اكساب المشاركين والعاملين في مجال حقوق الانسان مهارة إعداد التقارير ومناقشتها أمام الآليات الاقليمية، علاوة على اكسابهم مهارة متابعة التوصيات والملاحظات الختامية حول حماية حقوق الانسان.

وقد تناولت الورشة التعريف بالميثاق العربي لحقوق الانسان كآلية اقليمية لحماية حقوق الانسان وما تضمنه من حقوق وحرية، علاوة على التعريف بالمبادئ التوجيهية والإرشادية المتعلقة بتقديم الدول الأطراف لتقاريرها الأولية والدورية الى لجنة حقوق الانسان العربية والمبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني لتقاريرها الموازية. علماً بأن اللجنة كانت قد عقدت ورش تعريفية بالميثاق العربي لحقوق الانسان واليته في كل من جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وذلك ايماناً بمناقشتها للتقارير المقدمة منها.

في جلسة حوارية . تعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة لا يتحقق بدون صيانة الأمن

القاهرة 2015/10/15

عقدت اللجنة بمقر الجامعة العربية جلسة حوارية، حول إدماج توصيات المؤتمر الدولي بخصوص «تحديات



الأمن وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية»، ضمن آليات تقارير الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الانسان.

يأتي ذلك في إطار تنفيذ وتفعيل نتائج وتوصيات مؤتمر الدوحة حول الأمن وحقوق الانسان في المنطقة العربية الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان. وأشار الدكتور هادي اليامي رئيس اللجنة، في كلمته أمام الاجتماع إلى أن الإرهاب يشكل تهديداً جسيماً للأمن واستقرار الدول والمجتمعات على السواء، مشدداً على أن سيادة القانون هي الأداة الرئيسية لحماية حقوق الانسان، لافتاً إلى أن قوانين وسياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب أو محاكمة الأشخاص المتهمين بالإرهاب كانت موضع انشغال اللجنة.

وقال إن هذا الاجتماع خصص لنقاش الشواغل المشتركة لجميع الدول العربية، مشيراً إلى أنه يأتي في أجواء يستفحل فيها العنف والإرهاب الذي يشكل أحد أشد انتهاكات حقوق الانسان على الإطلاق، فضلاً عن تقويضه للأمن وللسلم الاجتماعي وما يتبعه من فرص نمو وتعزيز الحقوق والحرية الأساسية.



إنطلاق أعمال الورشة التعريفية بالميثاق العربي لحقوق الإنسان لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي

القاهرة 2015/10/12-11

انطلقت بمقر جامعة الدول العربية أعمال الورشة التعريفية بالميثاق العربي لحقوق الانسان المخصصة لكوادر المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الوطن العربي، واستمرت الورشة لمدة يومين شارك فيها 22 مشاركاً ومشاركة من 14 بلد عربي هي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا.

وقد شدد رئيس اللجنة في كلمته الافتتاحية على أهمية الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في ترقية عمل لجنة حقوق الانسان العربية من خلال تقديم تقارير الظل الموازية للتقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأطراف، أو خلال متابعة تنفيذ التوصيات الختامية، أو من خلال حث الدول العربية الأطراف على تقديم التقارير الأولية والدورية إلى اللجنة، أو المصادقة على الميثاق. تتوزع جلسات الورشة على ست محاور مختلفة، وتضمنت جلسات عملية ودراسات حالة عن دور المؤسسات الوطنية في التعامل مع آليات اللجنة.

In its ordinary session No. 16 the Council of the League of Arab States at the Summit level adopted the "Arab Charter on Human Rights (ACHR)" by its resolution No. 270 dated 23/5/2004.

● وافق مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب قراره رقم 270 الصادر بتاريخ 2004/5/23 في دورته العادية رقم 16 على إصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

The ACHR has entered into force on 15/3/2008 after the elapse of two months from depositing the 7th document of ratification to the General Secretariat (GS) of the League of Arab States (LAS), pursuant to Para. 2 of Article 49 of the Charter. These States are: Jordan, Arab United Emirates, Bahrain, Syria, Palestine, Libya and Algeria.

● دخل الميثاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ 2008/3/15 بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق السابعة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية إعمالاً للفقرة 2 من المادة 49 منه. وهذه الدول هي: الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، فلسطين، ليبيا، الجزائر.

The ACHR consists of a preamble and 4 sections that include 53 articles that cover all civil, political, economic, social and cultural rights as well as the Charter mechanism represented in the "Arab Human Rights Committee (AHRC)".

● يتألف الميثاق من ديباجة وأربعة أقسام تضم 53 مادة تشمل كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى آلية عمل الميثاق المتمثلة بلجنة حقوق الإنسان العربية.

The AHRC was established to consider the reports of the State parties to the ACHR on the measures undertaken to enforce the rights and freedoms set forth in the Charter. The Committee is composed of 7 members (in their personal capacity) who are elected through secret ballot by the State parties. The elected members must be highly experienced and efficient and should work impartially and conscientiously. The AHRC shall not include more than one national from the same State party who may be re-elected only once with due regard to the principle of rotation. The members of AHRC shall be elected for a 4-year term, while the mandate of three members elected in the first election, who are chosen by lot, shall be terminated after two years.

● أنشأت لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) للنظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء (بصفتهم الشخصية) تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط، مع مراعاة مبدأ التداول. علماً بان أعضاء اللجنة ينتخبون لمدة اربع سنوات على ان تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويحددون عن طريق القرعة.

The ACHR stipulates that the State parties shall ensure that members of AHRC enjoy immunity which is required and necessary to protect them against any form of harassment or moral or material pressures or prosecution due to their stances or statements they make while exercising their mandate as members in the AHRC.

● أوجب الميثاق على الدول الأطراف التعهد بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو المتبايعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

Each State party shall submit its first report to the AHRC within one year from the date on which the ACHR enters into force and a periodic report every three years. The AHRC may request from State parties additional information relating to the implementation of the ACHR.

● على كل دولة طرف في الميثاق تقديم أول تقرير لها إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ، ثم تقريراً دورياً كل ثلاثة أعوام، ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق.

The AHRC shall provide State parties with the guidelines on the form and content of the reports in order to ensure that they are prepared in a unified and comprehensive manner that would sufficiently explain the human rights situation in State parties and the extent to which it is consistent with the provisions of the ACHR.

● تقوم اللجنة بتزويد الدول الأطراف بالمبادئ الاسترشادية والتوجيهية الخاصة بشكل ومضمون التقرير، ضماناً لإعداده بأسلوب موحد ومتكامل مما يساعد في الحصول على صورة شارحة ومتكاملة لحالة حقوق الإنسان في الدولة ومدى توافق ذلك مع أحكام الميثاق.

After receiving the reports from the States parties, the Secretary-General of LAS shall refer them to the AHRC in order to study and examine these reports and to prepare its observations thereon prior to its discussion with the concerned State party.

● يتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير من الدول إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها، لتقوم اللجنة بدراسة وفحص تلك التقارير، وإعداد ملاحظاتها الفنية بشأنها تمهيداً لمناقشتها.

The discussion with the concerned State party shall be with its official delegation that represents it, the AHRC shall express its observations and recommendations in accordance with the provisions and goals of the ACHR.

● تجري المناقشة مع الدولة المعنية من خلال وفد رسمي يمثلها حيث تقوم اللجنة بإبداء ملاحظاتها وتقديم التوصيات تطبيقاً لأحكام وأهداف الميثاق.

The AHRC's reports, concluding observations and recommendations are considered public documents that the AHRC shall widely disseminate. The ACHR shall refer, through the Secretary-General of the LAS, an annual report containing its observations and recommendations to the Council of LAS.

● تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع. كما تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس جامعة الدول العربية عن طريق الأمين العام.

The ACHR shall hold its meetings periodically to follow-up the human rights situation in the State parties and to consider their reports. The Committee may also hold extraordinary meetings in order to discuss any developments.

● تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري لمتابعة حالة حقوق الإنسان ودراسة تقارير الدول الأطراف، كما تعقد اجتماعات استثنائية لمناقشة ما يستجد من أعمال وتطورات.